دعوى أن أحاديث التفسير كلها موضوعة

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **30/10/2020**

نص السؤال

دعوى أن أحاديث التفسير كلها موضوعة

الجواب التفصيلي

عة (*)

هة:

رعة.

هة:

1) إن أحاديث التفسير كغيرها من الأحاديث تم فحصها وتمييز صحيحها من سقيمها، وقد ثبت كثير منها بطرق صحيحة لا غبار عليها، مما يؤكد تواتر الأحاديث الصحيحة التي تبين القرآن، ومنها أحاديث التفسير.

2) إذا صحت مقولة الإمام أحمد فإنها لا تعني التشكيك في أحاديث التفسير كلها، بدليل ثبوت أحاديث التفسير في أمهات الكتب، وفي مسند الإمام أحمد نفسه.

3) لم يرد الإمام البخاري أن يحصر الصحيح كله في كتابه، إنما أراد أن يجمع أبواب الإسلام لتقريب السنة من الأمة، وألا يجمع إلا ما كان على شرطه الذي اشترطه على نفسه في تصنيف كتابه.

يل:

يها:

لك([1]).

اده"([2]).

لى:

إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)

(النحل: ٤٤)

فمهمة الرسول - صلى الله عليه وسلم - هي بيان القرآن، وتتعدد وسائل بيان الرسول للقرآن وتتنوع، فمنها البيان العملي الذي أشارت إليه

رآن»([3])

لق.

حي.

ماء"([4]).

ينه([5]).

والي([6]).

الى:

إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)

(النحل: ٤٤)

ي ء.

رها.

لك.

وهذا القسم - أي الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه - عامته ما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلى معرفته، وذلك كاختلافهم في لون كلب أهل الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، وف

وهم»([7])

يل.

ال:

"إحداهما: حمل ألفاظ القرآن على معان اعتقدوها، لتأييدها به.

به"([8]).

ان:

رآن.

ون"([9]).

رده.

يل.

مها.

ث:

هما.

(ت: 414هـ)، وبعد ذلك تواترت الكتب التي تتحدث عن الموضوعات مثل: "الموضوعات" لابن الجوزي، و "ترتيب الموضوعات" للذهبي، و"اللآلئ المصنوعة

لي.

يها.

- **فهذا الإمام مالك، وهو أقدم من ألف كتابا جامعا لحديث رسول الله مقسما على أبواب الفقه، وسماه الموطأ.**

الك".

الك".

ين".

ف".

قل.

- **أما مسند الإمام أحمد فقد بلغ عدد ما جمعه صاحبه فيه ثلاثين ألف حديث أو يزيد.**

سن".

- **أما صحيح البخاري فقد قال عنه ابن حجر: "عدد أحاديث البخاري بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا".**

هور".

- **وهذا صحيح مسلم قال عنه ابن الصلاح: "وجملة ما في صحيح مسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف".**

يث".

ماء([10]).

لى:

لصلاة)

(البقرة: 43)

لاة.

ومسند الإمام أحمد نفسه مليء بالأحاديث التي تفسر آيات من القرآن، ومن ذلك ما رواه

صر:1)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعيت إلي نفسي، بأنه مقبوض في تلك السنة»([11]).

ات.

نية.

لك.

سير.

أحد.

قب".

فيه([12]).

به.

ضع"([13])، وقال ابن حجر: "لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف؛ لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة فلا ينتفي الحسن"([14]).

لم([15]).

مما سبق يتبين عدم صحة الادعاء القائل بكثرة الأحاديث الموضوعة في التفسير، ونحن لا ننكر وجود بعض الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة، في هذا الباب ولكنها ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالأحاديث الصحيحة وا

ء؟!

لام:

ول"([16]). إن البخاري لم يرد أن يجمع الصحيح كله في كتابه، وإنما أراد أن يجمع أبواب الإسلام، ويضع تحت كل باب من الأحاديث ما يكفيه، على أن تكون هذه الأحاديث صحيحة، فغطى أبواب الإسلام من عقيدة،

ئله"([18]).

دها.

ول"([19]).

فالبخاري لم يلتزم أن يخرج كل ما صح من الحديث، ويشهد لصحة ذلك قوله: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"([20])، وقال أيضا: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا، وما ترـ

لان.

مة:

- **أحاديث التفسير هي المبينة للقرآن، وهي محفوظة بحفظ الله للقرآن؛ لأن الله تعهد بحفظ القرآن: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (الحجر:9)، وحفظ المبين يقتضي حفظ المبين، وهذا يدحض الزعم**
- **كتب السنة مليئة بالأحاديث الصحيحة التي تفسر القرآن أو آيات منه، ومن ذلك صحيحا البخاري ومسلم، وهما أصح كتابين بعد كتاب الله، فقد عقد كل منهما كتابا في جامعه بعنوان "التفسير"، وتحته الأحاديـ**
- **أما مقولة الإمام أحمد: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي"، فالراجح أنها موضوعة عليه؛ وذلك لكثرة الأحاديث المفسرة للقرآن في مسنده، وإذا صح أنه قالها فهو لا يقصد بها أن كل أحاديث ا**
- **لقد حرص الإمام البخاري على ألا يطول جامعه، فإنه لم يضعه لحصر الأحاديث الصحيحة، وإنما وضعه لتقريب السنة من الأمة، ولقد كان البخاري يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ولكنه لم يدونها جميعا في كتابـ**

المراجع

1. (*) حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، د.ت. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، 1420هـ/ 1999م. السنة ومكانتها في التشر
2. رة، ط1، ط3، 1427هـ/ 2006م، ص226 بتصرف.
3. ورة، ط1، 1420هـ/ 2000م، (1/ 74).
4. [3]. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند باقي الأنصار، حديث عائشة رضي الله عنها، رقم (24545). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
5. ورة، ط1، 1400هـ، ص502.
6. [5]. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة التوعية، القاهرة، 1428هـ/ 2007م، (2/ 1194).
7. رة، ط1، 1413هـ/ 1993م، ص350، 351 بتصرف.
8. [7]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشهادات، باب: لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، (5/ 344) معلقا.
9. صر، ط3، 1426هـ/ 2005م، (13/ 344: 355) بتصرف.
10. [9]. مناهل العرفان في علوم القرآن، الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1417هـ/ 1996م، (2/ 21).
11. [10]. انظر: في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د.الحسين والمحمد، أ.د. محمد الفاضل، ط1، 1427هـ/ 2006م، ص34، 38. ط1، 1958م، ص369: 418.
12. [11]. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس، (3/ 265)، رقم (1873). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
13. يروت، ط2، ط4، 1414هـ/ 1994م، (2/ 232).
14. ، ط3، 1407هـ، ص191.
15. ، ط3، 1407هـ، ص195.
16. د، ص153، 154 بتصرف.
17. [16]. علوم الحديث، ابن الصلاح، المكتبة العلمية، بيروت، 1401هـ/ 1981م، ص15، 16.
18. [17]. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، 1420هـ/ 1999م، ص52.
19. كرة، ط2، ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 130).
20. اهرة، ط1، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص9.
21. اهرة، ط1، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص512.
22. اهرة، ط1، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص9.